تحديات الأمن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤

Challenges to Intellectual Security in Iraq After 2014

م.د. ظاهر عبدالله علوان

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Dhahir.1987@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/٨ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/٢٠

الملخص:

واجه الامن الفكري في العراق بعد ٢٠١٤ تحديات عدة امتدت اثارها لتشمل ابعاده كافة، وكان للتحدي الأمني العائق الأبرز الذي فاقم من حدة التحديات الاخرى، فالأمن الفكري يتطلب بيئة صحية غير مأزومة كما يتطلب استقرار أمنيا مستداما، وهو ما عانى منه العراق نتيجة لازمات مركبة تفاقمت مع ظهور التنظيمات المتطرفة بعد عام ٢٠١٤، الامر الذي جعل من بيئة الامن الفكري في العراق يعاني من هشاشة في بناها كافة، وهو ما يتطلب الحد من هذه التحديات ومعالجة أسبابها الجذرية والبحث عن اليات تعزيز الامن الفكري لاستدامته .

الكلمات المفتاحية: الأمن الفكري، العراق، أزمات.

Abstract:

Intellectual security in Iraq has faced numerous challenges since 2014, with repercussions across all its dimensions. The security challenge has been the most significant obstacle, exacerbating other challenges. Intellectual security requires a healthy, stable environment and sustained security, both of which Iraq has lacked due to complex crises exacerbated by the emergence of extremist organizations after 2014. This has resulted in a fragile intellectual security environment in Iraq, necessitating measures to mitigate these challenges, address their root causes, and develop mechanisms to strengthen and sustain intellectual security.

Keywords: Intellectual Security, Iraq, Crises.

المقدمة:

واجه الامن الفكري في العراق بعد ٢٠١٤ تحديات عدة امتدت اثارها لتشمل ابعاده كافة، وكان للتحدي الأمني العائق الأبرز الذي فاقم من حدة التحديات الاخرى، فالأمن الفكري يتطلب بيئة صحية غير مأزومة كما يتطلب استقرار أمنيا مستداما، وهو ما عانى منه العراق نتيجة لازمات مركبة تفاقمت مع ظهور التنظيمات المتطرفة بعد عام ٢٠١٤، الامر الذي جعل من بيئة الامن الفكري في العراق يعاني من هشاشة في بناها كافة، وهو ما يتطلب الحد من هذه التحديات ومعالجة أسبابها الجذرية والبحث عن اليات تعزيز الامن الفكري لاستدامته.

أهمية البحث: يعد الامن الفكري في العراق من الركائز المهمة المؤثرة في بنية المجتمع الذي يتميز بالتنوع الثقافي والديني والعرقي، لذا جاء البحث ليركز على ابرز التحديات التي تواجه هذه الركيزة بعد عام ٢٠١٤ وطرح اليات لتعزيزها.

إشكالية البحث: ان الازمات التي تعاني منها بنية المجتمع العراقي امتدت اثارها على الامن الفكري العراقي، ومن هذه الإشكالية الرئيسية تثار العديد من التساؤلات الفرعية منها ما اهم التحديات التي يواجهها الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤؟ وما الاليات المقترحة لمعالجتها؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " هنالك العديد من التحديات المركبة التي تواجه الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤ والتي تمتد اثارها على ابعاده كافة، الامر الذي يتطلب اليات تعزيز الامن الفكري على البنى كافة واستدامته"

منهجية البحث: ان الالمام بتفاصيل البحث واثبات صحة الفرضية اتبع الباحث المنهج الوصفي لتتبع ووصف اهم التحديات المؤثرة على الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤، الا ان حيثيات البحث وجزئياته يتطلب الاستعانة بالمنهج التحليلي لمعرفة الاليات اللازمة لتعزيز الامن الفكري في العراق واستدامته.

هيكلية البحث: ان الإجابة على التساؤلات التي وردت في الإشكالية ولإثبات صحة الفرضية قسم البحث الى مطلبين تناول الأول تحديات الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤، اما المطلب الثاني فتناول اليات تعزيز الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤.

المطلب الاول: تحديات الامن الفكري المعاصرة في العراق بعد عام ٢٠١٤

بداية وقبل الولوج في تحديد ابرز تحديات الامن الفكري لا بد من توضيح المفهوم الاساسي في البحث وهو الامن الفكري وبشيء من الايجاز ومن ثم بيان ابرز تحديات الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤، لذا سيتم تقسيم المطلب الى:

اولا: الامن الفكري (محدد مفاهيمي): يعد الأمن الفكري من أهم عناصر الأمن الشامل لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بعناصر الأمن الأخرى فهو يعزز السلام بين الأفراد الذي لا يتعارض مع حقوق ومكاسب الآخرين ويحصن الأفراد ضد ما يهدد شخصياتهم في البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، بالإضافة إلى ذلك ، تنبع أهمية الأمن الفكري من أهمية وموقف العقل ، الذي هو محرك الإنسان والمسؤول عن توجه، لذا ومن خلال تعزيز أمنهم الفكري ، يمكن للأفراد اتخاذ قرارات عقلانية ومن ثم خدمة مجتمعاتهم بشكل صحيح وبالتالي ينظر إلى الأمن على أنه ضرورة طبيعية في جميع المجتمعات، اذ إن الحفاظ على التفكير البشري من الانحراف أو الانحراف عن الاعتدال في إدراكه للمشاكل السياسية والدينية والاجتماعية يمكنه من الحفاظ على النظام العام وتحقيق استقرار الحياة[١].

ويمكن تعريف الأمن الفكري على أنه ضمان خلو أفكار وعقول الأفراد من جميع أشكال المفاهيم الخاطئة التي قد تشكل تهديدا لحياة الفرد والمجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار في جميع مجالات الحياة،

كما أنه ينطوي على سلامة تفكير الناس من الانحراف والابتعاد عن الاعتدال في فهمهم للأمور السياسية والدينية والاجتماعية، وبذلك يؤدي الأمن الفكري إلى الحفاظ على النظام العام وتحقيق الأمن والاستقرار في مختلف مجالات الحياة، كما يتم تعريفه على أنه مفهوم فردي أو جماعي يتضمن قيما تحمي المجتمع من قوى الانحراف وتعطيهم أفكارا تمد الناس بالسعادة والطمأنينة وتحميهم من المخاوف والإرهاب[٢].

ثانيا: تحديات الامن الفكري في العراق: هنالك العديد من التحديات التي تواجه الامن الفكري في العراق منها:

أولا: التحديات الفكرية: عانى المجتمع العراقي لعقود من أزمة فكرية معقدة، بسبب طبيعة الظروف الصعبة التي أحاطت به تاريخياً وسياسياً، وأثرت على عملية بناء منظومة متكاملة لأمنه الفكري، إذ لم يشهد أي تطور او تجديد في روح أفكاره، وشكلت المتغيرات التي أحاطت به منذ (٢٠٠٣) والتي اثرت في منظومته الفكرية وخاصة بعد العام ٢٠١٤، الى حدوث حالة من التراجع والجمود الفكري أثرت على طبيعة نضوج وعيه وأدراكه لمصالحه وأضعفت من امكانيه تكيفه وانفتاحه ليواكب حركة التطور الفكري التي سادت المجتمعات الأخرى ما أدى لترسيخ و تبني أنماط سلوكية غير مرغوبة كتبني ثقافة الاستهلاك الوافدة ذات الطابع العبثي والتي تقود نحو المجهول[٣].

هذا الواقع كرس مظاهر التعصب القبلي والطائفي والمذهبي والتخندق القومي والأثني، وأسهم تدريجياً نحو تبني الخطاب والسلوك اللاعقلاني المتسم بالعنف والتطرف وخلقت فجوة واسعة بين المجتمع الواحد وأبعدته عن تحقيق التعايش السلمي والتسامح مع الآخر، مما زعزع عملية ضبط السلوك الاجتماعي السليم وهدد الهوية الوطنية والثقافية، وأعاق القدرة على تعزيز وبناء منظومة الأمن الفكري في العراق[٤].

ثانيا: التحديات الاجتماعية: لقد أدت الأحداث الأمنية التي مر بها العراق عام ٢٠١٤ الى زعزعةً عميقة في النسيج الاجتماعي، مما تسبب في هشاشة البنية الاجتماعية وضعف الانتماء الوطني مقابل الانتماءات الفرعية (القومية والطائفية والعشائرية). وأدى ذلك إلى وقوع المجتمع في حالة صراع استُخدمت فيه هذه الانقسامات الفرعية وقودًا للتوتر؛ الأمر الذي ترتب عليه مشكلات اجتماعية عديدة أبرزها النزوح القسري في بعض المناطق، كل تلك التداعيات أصبحت تحديًا رئيسيًا للأمن الفكري في العراق [٥]، فبحسب الأرقام التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فان أعداد اللاجئين (ديسمبر ٢٠٢٤) بلغ ٣٣٨,١٣٨ لاجئا وطالب لجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق، اما النازحون داخليا فبلغ أكثر من ١ مليون عراقي نازحين داخليا، مع ما يقرب من ١٠٩.٠٠٠ نازح يعيشون في ٢١ مخيما في إقليم كردستان العراق[٦]، وهو ما يمثل تحديا رئيسيا للامن الفكري في العراق.

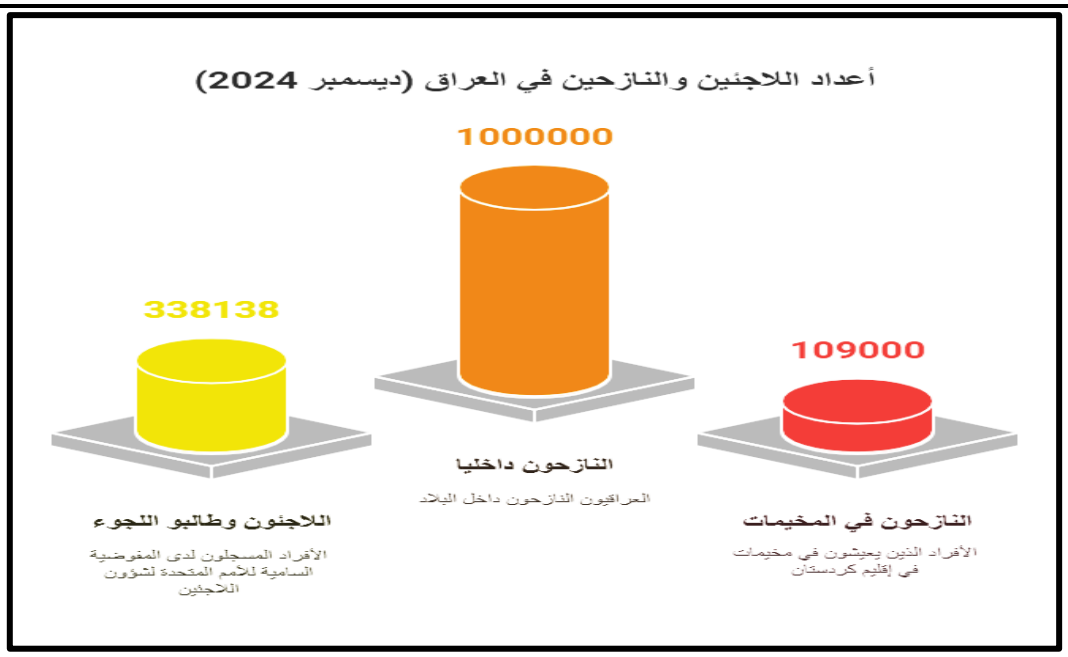

ثالثا: التحديات الاقتصادية: هناك العديد من التحديات الاقتصادية التي تؤثر على الامن الفكري وتفاقم الاختلال في المنظومة الفكرية لدى المجتمع العراقي فالشعور بالحرمان والظلم (سواء بسبب الفقر أو البطالة) يدفع بالأفراد إلى تبني سلوك عدائي متطرفا مهددا للسلم الأهلي والتعايش السلمي القائم على الحوار والمحبة والسلام، وابرز المؤشرات الاقتصادية التي تمثل تحديا للأمن الفكري هما (البطالة والفقر في العراق) اذ بلغت نسبة الفقر في العراق ١٧.٥٪ بحسب تقارير وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٥ سجلت محافظة المثنى اعلى نسبة للفقر بنسبة (٤٠٪) وتليها محافظة بابل بنسبة (٣٥.٧٪)اما الأقل فقراً فكانت محافظة أربيل بنسبة (٧٪) وتليها محافظة السليمانية بنسبة (٨٪)، وسجلت محافظة ذي قار نسبة (١٥٪) وسجلت الديوانية نسبة (٢٩٪)، فيما سجلت محافظة نينوى (١٣٪)[٧]، وهذه المؤشرات تدل على خطر حقيقي يستوجب المعالجة، إذ ان انخفاض المستوى المعيشي يتسبب بآثار اقتصادية واجتماعية ونفسية تنعكس سلبيا على الامن الفكري في المجتمع العراقي.

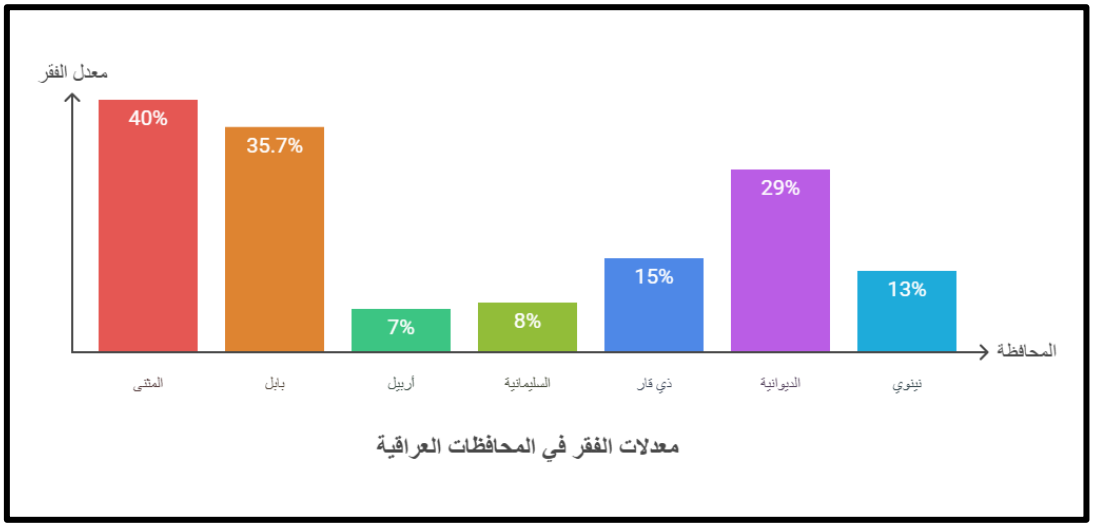

وفيما يتعلق بارتفاع معدل البطالة وزيادة الشعور بعجز النظم عن توفير متطلبات الحياة الإنسانية، والتهميش لأدوارهم واستبعادهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم يصبحون أكثر استعدادًا لممارسة العنف ومحاولة فرض آرائهم بالقوة أو الانخراط في سلوكيات مغايرة لعادات وتقاليد المجتمع؛ مما يؤثر على أمن المجتمع واستقراره[٨]، ويظهر الشكل البياني ادناه نسب البطالة بين الشباب العراقي الامر الذي يحتاج الى مراجعة واعداد سياسات لمعالجة ذلك بما يعزز من الامن الفكري في العراق.

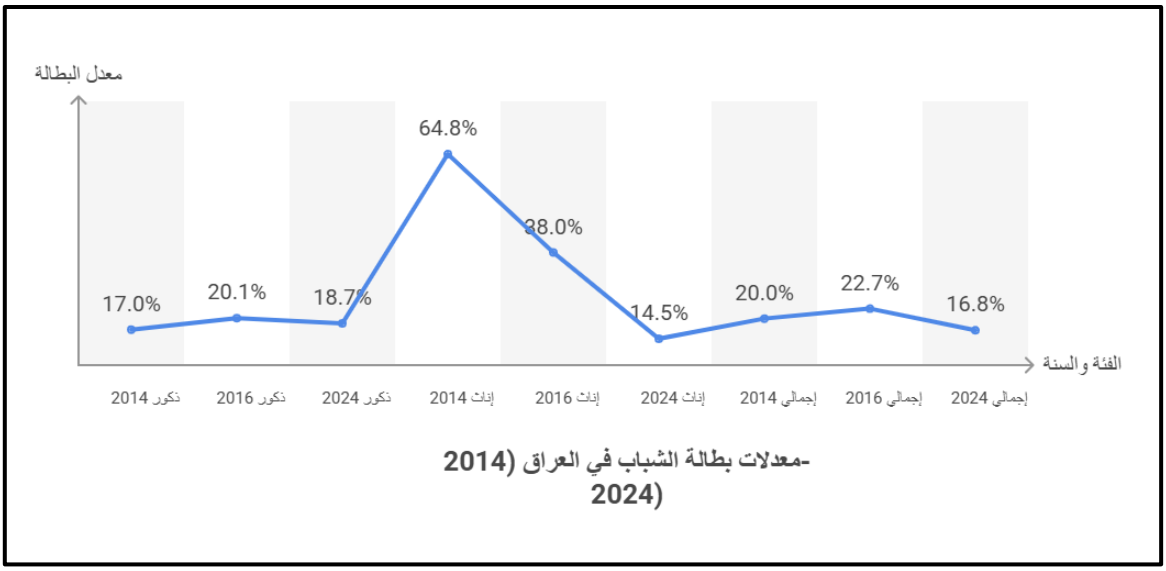

-معدلات بطالة الشباب في العراق (2014-2024)

الشكل من اعداد الباحث اعتماد على: وزارة التخطيط العراقية، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، (٢٠٢٤)، "مؤشرات التشغيل والبطالة"، متاح على الرابط: https://cosit.gov.iq/ar/20138-48-55

رابعا: التحديات التعليمية: يمثل التعليم احدى ركائز تنشئة العقول وتحقيق التكيف والتوافق ورعاية النشء في مختلف جوانبه الجسمية والنفسية والتربوية والانفعالية والاخلاقية والاجتماعية وغيرها، ويوضح جرادات وآخرون أن التربية: "تلك العملية التي تهدف الى مساعدة الفرد على اكتساب انماط السلوك المتوقع منه ممارستها في المواقف الحياتية المختلفة، بحيث يصبح قادرا على تحقيق التكيف الايجابي المثمر مع نفسه ومع بيئته الاجتماعية والثقافية والطبيعية تكيفا يعود عليه وعلى مجتمعه بالسعادة والفائدة[٩].

ان الادوار التي يؤديها التعليم في تعزيز الامن الفكري شهدت انتكاسة في العراق عام ٢٠١٤، اذ تعرضت المدارس للقصف والعمليات الارهابية وتوقف الجامعات، فقد عملت الجماعات المتطرفة على فرض (نظام تعليمي خاص) إضافة الى ضغط هذه الجماعات على المنظومة التعليمية لتغيير مناهجها، فكان ذلك استهدافاً واضحاً للنظام التعليمي[١٠].

ان سيطرت الجماعات المتطرفة قد دفع الأُسر الى الخوف على أبنائها، ومنعهم من الإلتحاق بالمدارس فضلاً عن أن ضعف النظام التعليمي، وإعتماده على الطرق التقليدية (التلقين والحفظ) في التعليم فضلاً عن التهجير القسري نتيجة للأوضاع الأمنية السائدة في العراق، والرسوب المتكرر، وعدم متابعة التلاميذ من قبل إدارة المدرسة، أو ذوي التلاميذ مما يضعف ثقة التلميذ بنفسه وبقدراته، ويثبط

حافزه على متابعة الدراسة، كما أن ضعف مخصصات قطاع التربية والتعليم من الميزانية العامة، وضعف الإنفاق على التعليم إنعكس على زيادة نسبة الهروب والتسرب من المدارس، مما ادى الى ارتفاع نسبة الامية في العراق ، حيث بلغت حسب تقارير منظمة اليونسكو لعام ٢٠١٥، ٢٧٪، وهو ما له من اثر كبير في نمو التطرف والارهاب في العراق، فالجهل وقلة التعليم والاحباط لدى الشباب تشكل مادة دسمة لانخراط الكثير منهم بالحركات المتطرفة التي تخل بالأمن الفكري وهو ما ينعكس سلبا على الامن المجتمعي والسلم الاهلي للمجتمع العراقي[11].

خامسا: التحديات السياسية: إن النهج الذي إتبعه النظام السياسي في العراق منذ ٢٠٠٣ الى الان عبر إتخاذه للمحاصصة الطائفية والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة، قد إنعكس سلباً على جميع اركان النظام وعلى ادائه وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على أسس دينية وقومية ومذهبية، الامر الذي أفقد النظام وحدة بناءه وإنسجامه، وهو ما ولد صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلاد، فضلاً عن تمسك الأحزاب السياسية بالطابع النفعي والتعصب للقومية والمذهب، مما جعل سلوكها السياسي فئوياً تعصبياً بدل أن يكون وطنياً، مما أدى إلى غياب النشاط السياسي ذي البعد الآيديولوجي الوطني وتحوله إلى حالة نشاط قبلي وطائفي، وهو ما يقف حائلاً نحو التحول للنظام السياسي الديمقراطي والذي يحتاج لتعزيز قيم المواطنة والتسامح والحوار وقبول الآخر، وأن غياب هذه القيم يعد من أهم مهددات الأمن الفكري في العراق[12].

المطلب الثاني: اليات تعزيز الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤

بعد استعراض التحديات أعلاه، تتناول الدراسة السبل الكفيلة لمواجهة تلك التحديات وتعزيز الأمن الفكري من خلال آليات متعددة في الجوانب التعليمية والإعلامية والسياسية والاقتصادية، وهذا ما سيتناوله هذا المطلب.

أولا: الاليات التعليمية: يعد التعليم من الأسس المهمة في تعزيز الامن الفكري في العراق اذ يؤدي دورا في تنشئة الأجيال وتشكيل سلوكهم وغرس قيم التسامح والتعايش السلمي وإعدادهم بالشكل المتوازن والصحيح لاستثمار طاقاتهم ومهاراتهم ومواهبهم لصالح المجتمع، في إطار تكامل الأدوار بين المدرسة والجامعة ومختلف مؤسسات النسق الاجتماعي الاخرى[13]، اضافة لهذا الدور ونتيجة لأهمية الأمن الفكري لاستقرار المجتمع العراقي فيمكن للمؤسسات التعليمية أن تعزيز الامن الفكري من خلال:

١. تعريف الاجيال بوظائفهم الاجتماعية، وربطهم بثقافتهم الاصلية وتعريفهم بتراث أمتهم مع بث روح التجديد والإبداع والتألق، تجاوبا مع المستجدات والمتغيرات الحضارية فيما لا يخالف أسس وثوابت المجتمع من أجل تكوين جيل متوازن وسوي محاط بسياج من القيم الدينية والأخلاقية، مما يجعله عنصرا مشاركا وعضوا فاعلا١٤.

٢. تأهيل الأجيال إلى درجة النضج الفكري من خلال إكسابهم مهارات التفكير الناقد وترسيخها لديهم لتكون بمثابة خارطة طريق لهم يستدلون بها عند التعرض للمؤثرات الداخلية والخارجية من خلال ما يبث

عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وكذلك ما يرد عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو ما يسمى بالإعلام الجديد من أطروحات وأفكار بحيث يتم وضعها تحت منظار العقل وتحليلها وتنقيحها من كل شائبة قبل اتخاذ القرار بشأنها١٥.

ثانيا: الاليات الإعلامية: ان الاحداث التي جرت في العراق بعد عام ٢٠١٤ وما تبعته من تداعيات على البنى كافة تتطلب اليات معالجة لا تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقط وانما على المستوى الاعلامي (القوة الناعمة) كون الاعلام يؤدي دورا في التأثير على الأفكار والقيم وبنفس الوقت يؤدي دورا امنيا فاعلا من خلال رصد الظواهر التي قد تتسلل إلى المجتمع وتدفع إلى تشويه القيم والمفاهيم المجتمعية، أو عن طريق تبني مواد وبرامج تهدف إلى تبصير الجماهير بمخاطر بعض العادات والتقاليد التي تفسد قيمنا ومبادئنا الثقافية والاجتماعية حتى لا تقع في الانحراف الأمر الذي يساهم في الوقاية من الجريمة والانحراف، إضافة إلى ذلك يمكن أن يساهم الإعلام في جوانب الإصلاح والرعاية عن طريق تهيئة المجتمع لتقبل المخطئ وإصلاح سلوكه ليصبح مواطنا صالحا وعضوا فاعلا في المجتمع، كما تسهم وسائل الاعلام كأداة فعالة لتعزيز التوعية لما تقدمه من برامج ومناشط تربوية وثقافية واجتماعية تُسهم في مقاومة الانحراف الفكري والتصدي له، وتشجيع ثقافة الرأي والرأي الآخر وإشاعة ثقافة الحوار بين جميع فئات المجتمع[١٦].

ثالثا: الاليات السياسية: ان احدى مهددات الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤ هو المهدد السياسي، فتعثر الديمقراطية والمحاصصة والمناطقية وهشاشة الوحدة الوطنية (التي تم الإشارة اليها في المطلب الاول) فاقمتها الازمات السياسية التي مر بها البلد الى الان (وخاصة الحراك السياسي في عام ٢٠١٩) اذ عملت القوى السياسية محاولة الحد من حرية الرأي بسن قوانين مثل قانون جرائم المعلوماتية، وقوانين حرية التعبير والتجمع السلمي وطريقة تعامل الحكومة مع الاحتجاجات في العراق بدءاً من تشرين ٢٠١٩ وما قبلها، وما تلاها من احتجاجات مطلبية للشباب الخريجين وبالحديث حول حرية التعبير عن الرأي، يحتل العراق في مؤشر حرية الصحافة المرتبة ١٧٢ من أصل ١٨٠ دولة، وعلى مؤشر الديمقراطية تراجع العراق إلى المرتبة ١٢٢ من أصل ١٧٩ دولة، بحسب تقرير ٢٠٢٣، بعد أن كان في العام الذي قبله في المرتبة ١١٨[١٧].

ان المؤشرات أعلاه انعكس على السلوك السياسي للمواطن العراقي فأضحى يعيش حالة من الاغتراب السياسي وعدم الثقة بجدوى المشاركة السياسية وهو ما يبينه الرسم البياني ادناه.

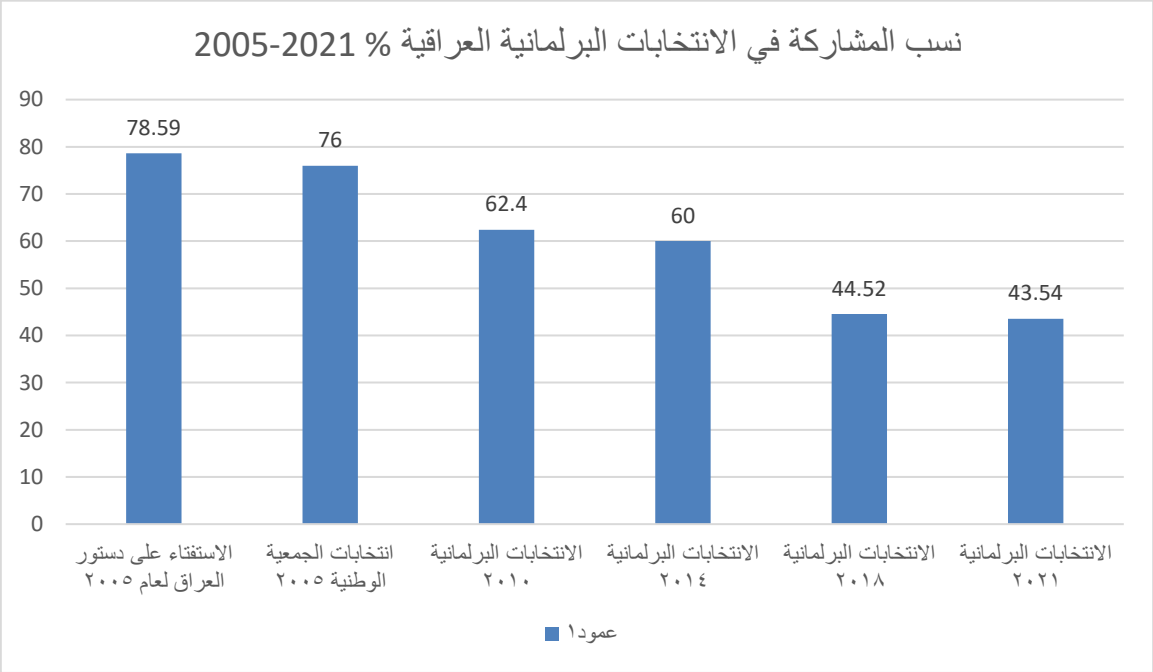

الشكل من تصميم الباحث استناد الى البيانات التي نشرتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية

لذا فان الالية السياسية لتعزيز الامن الفكري في العراق يتطلب تعزيز الديمقراطية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، فإنَّ تطبيق آليات العدالة الاجتماعية وقيم المساواة بين مكونات المجتمع وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الطائفة والقومية والمذهب، يمثل إحدى ركائز ترسيخ التضامن الاجتماعي، مما يعزز شعور الأفراد بأن الجميع سواسية امام القانون دون تمايز بينهم، عندئذ يسود الشعور بأن قيم العدالة قد ترسخت أقدامها، الأمر الذي يؤدي إلى تنامي ربط المنظومة الاجتماعية بالدولة، ومن ثم يزداد حرص الأفراد على أمن الدولة، وتعد هذه من الدعامات الرئيسة عاملاً ايجابياً في مكافحة التطرف الفكري، كما أن تعزيز وتجذير قواعد الديمقراطية وصولاً إلى تأسيس دولة القانون وتحقيق المساواة والمشاركة في إدارة الدولة وصنع القرارات المشتركة، من شأنه تعزيز التماسك الاجتماعي والابتعاد عن النظر بتطرف للدولة والمجتمع، الأمر الذي يعزز التماسك والثقة بين الأفراد من جهة، وبين الافراد والمجتمع والنظام السياسي من جهة أخرى[١٨].

رابعا: الاليات الاقتصادية: ان عدم توافر الحد الادنى من مستلزمات العيش اللائق لتدني مستويات الدخل وتفشي الفقر وسوء الأوضاع المعيشية، والفوارق بين دخول ومرتبات الموظفين والعاملين في مؤسسات الدولة الدنيا والعليا والعامة والخاصة، تعد احد الاسباب التي تسببت في غياب الأمن الفكري ومن ثم دفع بعض شرائح المجتمع لارتكاب الجرائم كالرشوة او الغش والاحتيال والابتزاز وغيرها (نتيجة للشعور بالتهميش داخل المجتمع)[١٩]، اذ أظهر تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٢٤ أن العراق احتل المرتبة الـ ١٤٠ عالمياً من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر مدركات الفساد، والمرتبة الثامنة عربياً بين الدول الأكثر فساداً[٢٠].

ان المؤشرات أعلاه تتطلب معالجة وفقا للآلية الاقتصادية لتعزيز الأمن الفكري تتمثل بإصلاح هيكل الاجور ورواتب الموظفين والعاملين لتحسين المستوى المعيشي وايجاد فرص عمل للعاطلين كما ان تنشيط الوضع الاقتصادي للمجتمع وتحقيق عدالة توزيع الموارد، من خلال ضمان مستوى معيشي لائق وتوفير الرفاه الاجتماعي والوفرة الاقتصادية (التنمية الشاملة المستدامة)، هو مفتاح تحقيق الأمن والتعايش والاستقرار وتعزيز قيم التسامح، فالحرمان الاقتصادي للمجتمعات من اهم مهددات الامن الفكري[٢١].

((الخاتمة والاستنتاجات))

بعد ختام الدراسة الموسومة "تحديات الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤"، يتضح ان الأمن الفكري في المجتمع العراقي يمثل ضرورة تفرضها التحديات التي يواجهها البلد بعد عام ٢٠١٤ الى الان، فمن خلال العمل على تعزيز قيم الحوار والتسامح، وتحقيق العدالة الاجتماعية، يمكن للعراق أن يبني مجتمعًا متزنا وبيئة امنة من أي تطرف فكري، كما إن مسؤولية تحقيق الأمن الفكري لا تقتصر على المؤسسات والفواعل الرسمية وانما تشمل المؤسسات والفواعل غير الرسمية.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

١. ان الازمات المركبة على الأصعدة كافة التي مر بها العراق بعد عام ٢٠١٤ وخاصة فيما يتعلق بتهديد الجماعات المتطرفة كان عائقا ومسببا لهشاشة الامن الفكري في العراق.

٢. ان الاختلالات التي تعاني منها البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق وخاصة بعد ٢٠١٤ تسببت في القصور في بناء منظومة فكرية لتحصين الشباب والمجتمع العراقي وهو ما جعل منه مجتمعا هشا على الأصعدة كافة.

٣. ان القصور المؤسسي وخاصة (المؤسسة التعليمية) والنقص التشريعي والقانوني المتعلق بالامن الفكري والاختلال البنيوي في القطاع الاقتصادي يمثلون عائقا لبناء مجتمع عراقي محصن فكريا.

٤. ان الاليات التي تحقق الامن الفكري في العراق بعد عام ٢٠١٤ لا تقتصر على بنية دون أخرى وانما تشمل جميع البنى (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) كما تتطلب التشاركية بين الجهات الرسمية وغير الرسمية.

وهنالك مجموعة من التوصيات لتعزيز الامن الفكري في العراق توصلت لها الدراسة منها:

١. وضع برنامج وطني شامل لنشر ثقافة الحوار الفكري مع دمج مفاهيم الوسطية والاعتدال والتسامح وقبول الآخر في المناهج الدراسية بمختلف مراحلها، وكذلك تفعيل ادوار وكالات التنشئة المجتمعية التي تبتدأ بالأسرة وصولا الى المدارس والجامعات فضلا عن دور العبادة وادوار المراجع الدينية بكل طوائفها ودياناتها.

٢. "تأسيس هيئة لمتابعة قضايا الأمن الفكري ووضع استراتيجيات وطنية له.

٣. تفعيل ادوار منظمات المجتمع المدني من خلال تنظيم ورش عمل وحملات توعوية لمواجهة التطرف، وتفعيل مشاركة المجتمع في مواجهة الأزمات الفكرية.

٤. عمل دراسات بحثية ميدانية في المناطق التي شهدت نزاع مركزة على آثار وتداعيات النزاع على الصعد كافة مع تقديم معالجات (اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية) للتخفيف من ذلك ومنع حدوث النزاع.

الهوامش:

(1) Mohammed A. Alshehri1, Hamoud A. Alshehri (2025), "Intellectual Security Concepts Included in the Arabic Language Curriculum at High Schools in Saudi Arabia" Journal of Education and Instruction, Vol. 15, No. 1, P:39.

(2) Abdallah Almahaireh, Mamduh Alzaben (2021), "The Level of Intellectual Security and its Relationship with Life Satisfaction among Mutah University Students", Journal of Social Studies Education Research, NO 3, P:26.

(٣) رنا مولود شاكر (٢٠١٩)، "الامن الفكري والإرهاب: العراق انموذجا"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٨، ص ١٢٩-١٣٠.

(٤) رنا مولود شاكر (٢٠١٩)، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩-١٣٠.

(٥) يوسف راضي كاظم (٢٠٢٣)، "التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٢٣"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية، العدد ٢٠، ص ٣٥٩-٣٦٠.

(6) UNHCR, (2025) "Iraq at A Glance" , UN, P:1.

(٧) وزارة التخطيط العراقية، (٢٠٢٥)، "وزارة التخطيط: تعلن نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق تراجع نسبة الفقر في العراق الى (١٧.٥)"، متاح على الرابط: https://mop.gov.iq/archives/29726

(٨) سعيد إسماعيل علي واخرين، (٢٠١٩)، "مهددات الامن الفكري: دراسة تحليلية تربوية"، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد ١٢٢، ص ٧٠.

(٩) بن خليفة فاطيمة (٢٠١٦)، " الأمن الفكري ودور المدرسة في تعزيزه"، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص ٦.

(١٠) حميد نعمة الصالحي (٢٠٢٢)، "واقع التعليم في العراق بعد انحسار جائحة كورونا"، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، مؤسسة البيدر للدراسات والتخطيط، العراق، ص ٦.

(11) دهام محمد العزاوي (٢٠١٥)، "إصلاح المناهج والعملية التربوية في العراق كأداة لمحاربة التطرف والإرهاب"، ورقة عمل قُدّمت في ورشة عمل "نحو استراتيجية شاملة لمحاربة التطرف وبناء توافقات وطنية، مركز القدس للدراسات السياسية، بغداد، ص ٢-٤.

(١٢) سليم كاطع علي، (٢٠٢١)، تحديات واليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣٩، ص ١٠٨-١٠٩.

(١٣) مصطفى علي عدنان، (٢٠٢٣)، "رؤية نظرية لدور مرحلة التعليم الابتدائي في تحقيق الأمن الفكري على وفق مفهوم التربية الأمنية"، مجلة أبحاث الذكاء، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٦، ص ٩٢.

(١٤) علاء احمد محمد، (٢٠٢٠) "دور الأستاذ الجامعي في تحقيق الوسطية والأمن الفكري وأثر ذلك في النهضة المعرفية"، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني لأقسام سامراء، ص ١١٩٦.

(١٥) حسن بن فائز الشهري، (٢٠١٦)، "مفهوم الامن الفكري في المؤسسات التعليمية ما بين النسقية والاتساق"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد ١، ص ٢٥٥.

(١٦) هيفاء راضي جعفر، (٢٠١٧)، "مسؤولية الاعلام في حماية الامن الفكري"، العدد ١، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، ص ٢٥٣.

(١٧) هيام علي المرهج، (٢٠٢٥)، "التجربة الديمقراطية العراقية: تحليل المسار والتحديات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ص ٧.

(١٨) محمد محي الجنابي، (٢٠٢٣)، "ظاهرة الاستلاب الفكري المؤدي الى التطرف في العراق"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٧٤، ص ٧٢-٧٣.

(١٩) افتخار رشيد جاسم، (٢٠٢٣)، "دور هيئة الضبط الإداري في تحقيق الامن الفكري"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢، ص ٣٥٩.

(٢٠) منظمة الشفافية العالمية، (٢٠٢٥)، "مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٤ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، متاح على الرابط: https://www.transparency.org/en/countries/iraq

(٢١) احمد عدنان عزيز، (٢٠٢١)، "العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦١، ص ١٩٢.

((قائمة المراجع))

١) احمد عدنان عزيز، (٢٠٢١)، "العنف والتطرف في العراق: مقاربات في الدوافع وسبل المواجهة"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦١.

٢) افتخار رشيد جاسم، (٢٠٢٣)، "دور هيئة الضبط الإداري في تحقيق الامن الفكري"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢.

٣) بن خليفة فاطيمة (٢٠١٦)، " الأمن الفكري ودور المدرسة في تعزيزه"، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

٤) حسن بن فائز الشهري، (٢٠١٦)، "مفهوم الامن الفكري في المؤسسات التعليمية ما بين النسقية والاتساق"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد ١.

٥) حميد نعمة الصالحي (٢٠٢٢)، "واقع التعليم في العراق بعد انحسار جائحة كورونا"، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، مؤسسة البيدر للدراسات والتخطيط.

٦) دهام محمد العزاوي (٢٠١٥)، "إصلاح المناهج والعملية التربوية في العراق كأداة لمحاربة التطرف والإرهاب"، ورقة عمل قُدّمت في ورشة عمل "نحو استراتيجية شاملة لمحاربة التطرف وبناء توافقات وطنية، مركز القدس للدراسات السياسية، بغداد.

٧) رنا مولود شاكر (٢٠١٩)، "الامن الفكري والإرهاب: العراق انموذجا"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٨، ص ١٢٩-١٣٠.

٨) سعيد إسماعيل علي واخرين، (٢٠١٩)، "مهددات الامن الفكري: دراسة تحليلية تربوية"، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد ١٢٢.

٩) سليم كاطع علي، (٢٠٢١)، تحديات واليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣٩.

١٠) علاء احمد محمد، (٢٠٢٠) "دور الأستاذ الجامعي في تحقيق الوسطية والأمن الفكري وأثر ذلك في النهضة المعرفية"، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني لأقسام سامراء.

١١) محمد محي الجنابي، (٢٠٢٣)، "ظاهرة الاستلاب الفكري المؤدي الى التطرف في العراق"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٧٤.

١٢) مصطفى علي عدنان، (٢٠٢٣)، "رؤية نظرية لدور مرحلة التعليم الابتدائي في تحقيق الأمن الفكري على وفق مفهوم التربية الأمنية"، مجلة أبحاث الذكاء، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٦.

١٣) منظمة الشفافية العالمية، (٢٠٢٥)، "مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢٤ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، متاح على الرابط: https://www.transparency.org/en/countries/iraq

١٤) هيام علي المرهج، (٢٠٢٥)، "التجربة الديمقراطية العراقية: تحليل المسار والتحديات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.

١٥) هيفاء راضي جعفر، (٢٠١٧)، "مسؤولية الاعلام في حماية الامن الفكري"، العدد ١، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين.

١٦) وزارة التخطيط العراقية، (٢٠٢٥)، "وزارة التخطيط: تعلن نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق تراجع نسبة الفقر في العراق الى (١٧.٥)"، متاح على الرابط:
https://mop.gov.iq/archives/29726

١٧) يوسف راضي كاظم (٢٠٢٣)، "التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٢٣"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية، العدد ٢٠، ص ٣٥٩-٣٦٠.

18) Abdallah Almahaireh, Mamduh Alzaben (2021), "The Level of Intellectual Security and its Relationship with Life Satisfaction among Mutah University Students", Journal of Social Studies Education Research, NO 3.

19) Mohammed A. Alshehri1, Hamoud A. Alshehri (2025), "Intellectual Security Concepts Included in the Arabic Language Curriculum at High Schools in Saudi Arabia" Journal of Education and Instruction, Vol. 15, No. 1.

20) UNHCR, (2025) "Iraq at A Glance", UN.